وحتى بعد حرب يوم الغفران ، في سنة ١٩٧٤، بلغ النمو نحو ٤٪ . وعندما وصلنا الى سنة ١٩٧٥ ، توقف النمو الاقتصادي عندنا تماما. ففي النصف الاول من سنة ١٩٧٥ حدث انخفاض في النمو ، بالمقارنة مع الفترة ذاتها من سنة ١٩٧٤ ، لا يعادله الارتفاع الذي طرأ في النصف الثاني من السنة ، بحيث يمكن القول ان النمو الاقتصادي خلال تلك السنة كان في حدود الصفر . وبحسب التوقعات سينمو الاقتصاد في سنة ١٩٧٦ بنحو ١٪ فقط ، وفي سنة ١٩٧٧ ، سيرتفع حتى ٥٪ ، وفقط في سنة ١٩٧٨ سيعود الى نسبة ٧٪ تقريبا ... اذا صح التوقع » . ويرى باتنكين انه لو استمر النمو الاقتصادي على صيغته القديمة لادى ذلك الى تخفيض العبء الامني . « فبحسب التوقعات سنصل نفقات الامن في سنة ١٩٧٦ الى ما يقارب ٣٥٪ من الناتج القومي القائم . ولو استمرت سرعة النمو الاقتصادي بنسبة ٨٪ في السنة ، بدون توقف، لشكلت ميزانية الدفاع ٢٩٪ من الناتج القومي القائم . وهذا فرق مهم جدا . وبالارقام يمكن القول ان هذا الفرق ، الذي يتجاوز ٥٪ يشكل نحو نصف الميزانية المدنية في تلك السنة . ان قدرة الاقتصاد على الصمود امام المطالب الامنية المتزايدة ، متعلقة بقدرة نموه » (المصدر نفسه) .

٣ ـ استمرار انخفاض الاستهلاك الخاص والعام بنسبة ٣٪ خلال سنة ١٩٧٦ ، وتجميده في سنة ١٩٧٧ ، ثم بدء ارتفاعه في سنة ١٩٧٨ ـ وهذا ما اعلنه وزير المالية في خطابه امام الكنيست عند تقديمه مشروع الميزانية . وكان رابينوفيتش قد ذكر في مناسبة اخرى ان مستوى المعيشة في اسرائيل يعتبر من اعلى المستويات في العالم الغربي ، « رغم ان ديوننا تتراوح بين٨ـ٩ مليارات دولار. فمنذسنة ١٩٧٢ ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة ١٥ـ١٦٪ ، وفقط في النصف الاول من هذه السنة (١٩٧٥) برز انخفاض بنسبة ٥ر٥٪ ، ولكن بسبب علاوة غلاء المعيشة ، والاصلاح في الضرائب المباشرة ، يبلغ الانخفاض ٣٪ فقط» (دافار ، ٧٥/١٢/١٢) .

٤ ـ تجميد الاجر الاساسي في القطاع العام، وكبح ذاتي في سياسة الاجور ـ فقد تقرر وفق الخطة الاقتصادية والميزانية الغاء ساعات العطلة في الصيف في الخدمة العامة ، واضافة ساعة عمل اسبوعية لجميع الذين يعملون اقل من ٤٥ ساعة في الاسبوع ، واحيانا الغاء ايام العطلة او تقليلها . كذلك تقرر تجميد الاجر الاساسي في القطاع العام لمدة سنة .

٥ ـ تفضيل الاستثمارات في فرع الصادرات ـ تقرر تبديل شروط تشجيع الاستثمارات بهدف تفضيلها في مجال الصادرات ، من خلال الاهتمام اولا بمناطق التطوير . اما بالنسبة للاستثمارات العامة الاخرى فقد تقرر ملاءمتها مع اطار الميزانية على غرار الاستثمار في التنقيب عن النفط وما شابه . وبالنسبة لتطوير السياحة تقرر استمرار تجميد بناء الفنادق الجديدة . اما ميزانيات تطوير شبكة المواصلات واجهزة الاتصال ، فتعتمد على استمرار الاعمال قيد التنفيذ ، بالاضافة الى مشاريع جديدةصغيرة تقرر تنفيذها (دافار، ٧٥/١٢/١٥) . ونفى وزير المالية ما تردد من اشاعات حول تخفيض الاستثمارات في المجال الصناعي قائلا : « ان هذه الاقوال ليس لها اساس من الصحة ، اذ ان الاستثمارات في الصناعة وصلت الى ذروتها في سنة ١٩٧٥ ، حيث بلغت ٣ر٥ مليار ليرة ، مقابل ٢ر٧ مليار ليرة في سنة ١٩٧٤ . ان الزيادة الحقيقية في الاستثمارات في الصناعة هي ٨٪ » (دافار ، ٢١-١٢-٧٥) .

٦ ـ تعميق جباية الضرائب المباشرة ، وفرض ضريبة القيمة الاضافية ـ سيبلغ الدخل من الضرائب خلال السنة المالية المقبلة نحو ٤٠ مليار ليرة (هآرتس ، ٧٥/١٢/١٩) . ومن اجل تحقيق هذا الهدف ، ومنع التهرب من دفع الضرائب بين قطاعات واسعة داخل اسرائيل ، كما حدث في السنين السابقة ، تقرر اتخاذ عدة اجراءات كفيلة بتعميق جباية الضرائب ، مثل تشكيل لجان تحقيق خاصة ، وفحص نماذج من ملفات ضريبة الدخل العائدة لطبقات معينة من المكلفين بدفع الضرائب ، وجمع المعلومات الدقيقة حول دخل الافراد